annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

النشرة الإخبارية

تموز/يوليو ٢٠٢٠

انفجار بيروت بالتزامن مع تزايد القمع وتفاقم الأزمات في المنطقة العربية

انفجار بيروت: ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠	١
التطورات على المستوى الإقليمي	٣
أين تقف المنطقة بعد المنتدى السياسي رفيع المستوى ٢٠٢٠؟ - بهتر موسكيني	٥
لبنان في عين العاصفة - زياد عبد الصمد	٨

انفجار بيروت: ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠

بيان من منظمات المجتمع المدني في لبنان الى المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين

انفجار بيروت

شهدت بيروت يوم الثلاثاء ٤ أب ٢٠٢٠ أكبر انفجار في تاريخها، ما أدى إلى سقوط أكثر من ٢٢٠ قتيل وجرح قرابة ٧ آلاف شخص على الأقل (٢١٠ منهم في حالة حرجة)، ولا يزال هناك عشرات المفقودين (لا يوجد أرقام دقيقة صادرة عن وزارة الصحة حتى تاريخ ٢٠٢٠/٨/٩) قبل إعلان الجيش اللبناني إيقاف عملية البحث عن المفقودين.

وقد تسبب الانفجار بإعاقات جديدة وإضافة معاناة للأشخاص المعوقين عامة. كما نتج عن الانفجار خسائر اقتصادية قُدّرت أوليًا بمليارات الدولارات (لم يجر مسح للأضرار بعد) مما يزيد من معاناة لبنان الذي يمرّ في أزمة هيكلية عميقة اقتصادية ومالية واجتماعية مزمنة بلغت خسائرها المتراكمة ما يقارب ٩٠ مليار دولار، ووضعت اقتصاد البلاد على حافة الانهيار الشامل.

وللانفجار تداعيات اجتماعية كبيرة إذ فقدت ما يقارب ٣٠٠ ألف عائلة مساكنها، ومؤسساتها ومصادر رزقها وهناك حوالي ٨٠ ألف منزل متضرر ، كما أن الوضع العام للأمن الغذائي في البلاد جرّاء الازمة المالية التي تمرّ على البلاد، خصوصًا في الأوقات التي تزامنت مع وجود أزمة كوفيد-٩١، ازداد هشاشة بعد احتراق إهراءات القمح ومجمل مستوعبات البضائع المستوردة المخزنة في المرفأ. أما القطاع الصحي فيواجه أزمة كبيرة، مع تعرض ٣ من أكبر المستشفيات خاصة في بيروت إلى أضرار كبيرة أدت إلى توقفها عن العمل مما خفّض القدرة الاستيعابية للقطاع الصحي اللبناني المعتمد بشكل كبير على القطاع الخاص، في وقت تتزايد فيه الإصابات بفيروس كوفيد-٩١ على نحو كبير في لبنان، وترافق ذلك مع تدمر مستودعات الأدوية للأمراض المستعصية المخصصة لفائدة المرضى ممن يستفيدون من برامج وزارة الصحية والمنظمات الدولية.

هذه بعض النتائج المباشرة للانفجار الكبير الذي شهده لبنان، قبل أن يتم إعداد دراسات علمية دقيقة للأضرار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد اللبناني الذي كان يعاني قبل الانفجار من أزمة حادة غير مسبوقة مع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وتوصيف مستوى التضخم في البلد بالتضخم المفرط hyperinflation (مع تجاوز معدل التضخم في البلد ٥٠٪ شهريًا على مدار فترة زمنية محددة بـ ٣٠ يومًا متتالية) والمترافق مع تدهور اقتصادي متسارع لا تكبحه التدخلات المجزأة والمرتجلة التي تعتمدها الحكومة في ظل أزمة سياسية ومؤسسية لا تقل خطورة.

جوهر الأزمة سياسي

يعود سبب الانفجار إلى وجود ٥٧٢٠ طن من مادة نترات الأمونيوم، التي تدخل في صناعة الأسمدة والقنابل، مخزّنة في مرفأ بيروت منذ ٤١٠٢ من دون أن يتحرك أحد لنقلها رغم التحذيرات من خطورتها. وكانت الحكومات المتعاقبة وسلطات مرفأ بيروت والجمارك والأجهزة الأمنية على علم بوجود مواد كيميائية خطيرة مخزنة في المرفأ. وبالتالي لا يمكن الحديث عن حادث عرضي أدى إلى هذا الانفجار بل هو جريمة موصوفة تتحمل مسؤوليتها السلطات السياسية والامنية والإدارية المشرفة على عمل المرفأ المعينة والمحمية من المرجعيات السياسية، الأمر الذي جعل الانفجار أمرًا محتومًا ينتظر حادثاً عرضيًا أو مفتعلًا كي يحصل. وبغض النظر عن السبب المباشر أو طبيعة ومصدر الشرارة التي أطلقت هذا الشر الذي ضرب بيروت، فإن السبب الحقيقي للانفجار هو سبب كل الازمات في لبنان وهو فشل الطبقة السياسية التي تحكم البلاد منذ نهاية الحرب وتتقاسم المغانم وتكدس الثروات وتساهم في افقار شعبها وحرمانه من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والآن تعرضه الى القتل المباشر.

لكل ذلك، فإن غالبية الشعب اللبناني لا يثق بهذه السلطة وبهذه الحكومة، لا بل يعتبرها مسؤولة عن الانفجار بسبب الإهمال وعدم مسؤولية الأجهزة الأمنية والوزارات المعنية بمتابعة ملف المواد الخطيرة التي كانت موجودة في مستودع عنبر رقم ٤٢١ كما أنّ الشعب اللبناني ليس لديه أيّ ثقة إطلاقا بأي تحقيق قد تكون مسؤوله عنه السلطات اللبنانية التي فشلت في إيجاد حلول لأزمات أقل أهمية بكثير، والتي عجزت عن اكتشاف أي مسؤول عن أي من الكوارث التي أصابت لبنان وشعبه. المسؤولون عن الكارثة لا يمكن أن يتسلموا مهام التحقيق في أسبابها ولا في تجاوز آثارها، بما في ذلك استلام المساعدات وإدارة عمليات الإغاثة والترميم وإعادة إعمار ما تضرر.

التوصيات

لقد استجاب الشعب اللبناني بشكل فوري لهذا الكارثة، وتجلى ذلك في مئات المبادرات الفردية والجماعية وآلاف المتطوعين من جنسيات مختلفة من كل مناطق لبنان الذين توجهوا على الفور الى المناطق المنكوبة لتقديم المساعدة في ظل تقاعس وغياب لمؤسسات الدولة كما تعودنا في كافة الأزمات التي مر بها لبنان سابقا. أن هذا التضامن الشعبي الشامل هو ثروة لبنان الحقيقية، وهو الذي يجب البناء عليه وتعزيزه وتوفير الدعم له من أجل تجاوز هذه الازمة بعيدا عن مؤسسات الفساد والزبائنية والاستعراضات السياسية. بناء عليه تدعو منظمات المجتمع المدني الموقعة على هذا البيان المنظمات الدولية والدول المعنية بالتدخّل:

- الدعوة الفورية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة ومستقلة وشفافة لتحديد الأطراف المسؤولة عن الانفجار، يمكّن من محاسبة المسؤولين عن وجود ونقل وتخزين ومعالجة تلك المواد الخطيرة في المرفأ والتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سلامة وحياة اللبنانيين طوال السنين الماضية.

- التضامن مع الشعب اللبناني، وتشجيع حكوماتهم على تقديم الدعم الإنساني للبنان، والحرص على أن تصل هذه المساعدات إلى مستحقيها الفعليين من ضحايا التفجير المواطنين واللاجئين وعمّال الأجانب سواءً كانوا عائلات القتلى، أو الجرحى، أو المتضررين ماديًا من دون تمييز من خلال القنوات المحايدة والفعالة.

- دعوة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى تطوير التعاون والتنسيق فيما بينها، والاستناد لشبكة منظمات المجتمع المدني الواسعة (الوطنية والمحلية) العاملة في مجالات الإغاثة والتنمية والصحّة للبنانيين والمقيمين في لبنان، وإلى المزيد من الاعتماد على المنظمات والجمعيات والمبادرات الوطنية وذلك استناداً على مبدأ الشفافية للاستجابة لمتطلبات أعمال الإغاثة والمساعدة، وأن لا يكون هذا الدعم مشروطًا ومرتبطًا بمؤسسات الدولة المسببة للكارثة.

- دعم تقييمات الاحتياجات التي تجريها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وإشراك هذه المنظمات والسلطات المحلية والقطاع الخاص في تقديم المساعدات وتنفيذ خطط إعادة الإعمار وذلك لضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً؛ يتم وضع ضمانات لمنع أي قضايا فساد أخرى.

التطورات على المستوى الإقليمي

أخبار المنطقة:

أدّت التحدّيات الهائلة التي تعصف بالعالم إلى فرض تغييرات عميقة في كل مكان، بما فيه المنطقة العربية. فقد دفعت أزمة كوفيد-١٩ بالأنظمة الصحية إلى الانهيار في بعض البلدان وأثّرت سلبًا على القطاع التعليمي في أغلب الحالات.

ففي تونس، لازالت جائحة كورونا تهدد المجتمع وقد بلغ العدد الاجمالي للمصابين ١٤٨٨ وانحدرت المؤشرات الاقتصادية والاستهلاك والتشغيل والاستثمار ونسبة النمو جراء الجائحة وتأثر القطاع الخاص بالوضع نظرا لهشاشة النسيج الصناعي ووقع تسريح بعض العمال والعاملات خاصة على الرغم من الإجراءات الاستثنائية التي قامت بها الدولة لفائدته من خلال إقرار الإعفاءات الضريبية والاجتماعية لمدة ٦ أشهر. أما على المستوى الاجتماعي فقد تدهورت المقدرة الشرائية وتضررت عديد الفئات العاملة في القطاع غير المنظم التي وجدت نفسها دون دخل، وذلك رغم تأجيل دفع أقساط القروض العائلية وفواتير الكهرباء والماء والإنترنت كما تضاعف منسوب العنف المسلط على النساء إلى ٥ مرات مقارنة بنفس الفترة للسنة الماضية دون أن تجد الضحايا الإحاطة اللازمة نتيجة إغلاق المحاكم واقتصار المؤسسات الصحية على التكفل بمصابي كورونا.

أما **في فلسطين** فقد أثرت الجائحة سلبيا على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وانخفضت القدرات الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٦٠ إلى ٧٠٪، بسبب انعدام القدرة الشرائية، وتوجه المواطنين إلى القطاعات الأكثر احتياجا، التي تمثلت في المواد الغذائية، ومواد التنظيف والوقاية، والمستلزمات الطبية. تعطل ما يزيد عن ٤٥ ألف عامل عن العمل، بالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي تكبدها أصحاب المنشآت الاقتصادية، وكذلك القطاع الزراعي، كما توقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ٧,٦٪ على الأقل خلال عام ٢٠٢٠. كما ارتفعت نسبة الأسر الفقيرة إلى ٦٤٪ في قطاع غزة، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر ٦٨٪، أي نحو ١,٣ مليون نسمة، بينما يعتمد ٨٠٪ من السكان على المساعدات الغذائية. كما تركت الجائحة آثارا سلبية، من بينها عدم القدرة على تغطية جميع الفقراء والمهمشين على الخدمات الاجتماعية في المجال الصحي والأمن الغذائي، وارتفاع معدلات العنف الأسري والتمييز الواضح بين الجنسين، وعدم قدرة الفقراء والعمل على الوفاء بالالتزامات والديون، ما جعلهم عرضة للملاحقة القانونية.

وتأثر قطاع كبير من العاملين في القطاع غير المنظم ومن أصحاب المهن الحرة **في مصر**، وذلك بسبب التداعيات المصاحبة لحظر التجوال وتعليمات التباعد الاجتماعي وتخفيض أجور العاملين في اماكن متعددة بالاضافة طبعا الى فقدان أعداد كبيرة من العمال لفرص عملهم الأساسي أو الاضافي وخاصة من النساء في القطاع الخاص ايضا حيث تم تقليل عدد العمالة في بعض المنشآت كما اضطرت بعض النساء لترك عملها بسبب غلق المدارس الحضانات والاندية الرياضي وعدم وجود بديل لرعاية الأبناء، وبطبيعة الحال كان لهذه الضغوط الاقتصادية انعكاسها على المستوى الاجتماعي حيث ارتفعت معدلات العنف ضد النساء والأطفال بشكل كبير كما وكيفا.

أما **اليمن**، وهي دولة هشة، يقارب عدد سكانها ٣١ مليون نسمة، وتمزقها حرب أهلية طاحنة شملت العديد من محافظات البلاد على مدى أكثر من خمس سنوات وأدت إلى انقسامات وتكتلات سياسية واجتماعية، قامت ومازالت تتكرس على أسس مذهبية طائفية، وجهوية انفصالية، وسياسية، وايديولوجية، وتدخلات إقليمية خارجية متعددة مما أدى إلى انهيار اقتصاد البلاد، الضعيف أصلاً، وإلى تفتت أجهزة الدولة، بما فيها انهيار المنظومة الصحية. وقد اجتاح اليمن مؤخراً، كبقية دول العالم، فيروس Covid-19، وبلغ عدد الاصابات المعلنة بكورونا حتى الآن 1691 إصابة مؤكدة. لكن هذه الاحصائية تقتصر فقط على الحالات المكتشفة في مشافي المحافظات التي تحت سيطرة سلطات الحكومة الشرعية، في حين تشير تقديرات الخبراء إلى ان الاصابات شملت عشرات آلاف المواطنين. ومع هذا نجد ان نسبة الوفيات فقط في مدينة عدن الجنوبية (العاصمة المؤقتة) قد تراوحت ما بين 28% -20% من إجمالي إصابات كورونا، وهي بحسب تصريح جوتيرس الأمين العام للأمم المتحدة النسبة الأعلى عالمياً. ويعتبر تأثير الجائحة على اليمن كارثي على كل المستويات، خاصة وأن اليمن مصنفة من قبل منظمة الصحة العالمية كأقل الدول استعداداً لمواجهة الوباء (المرتبة ١٩٠ في مؤشر الأمن الصحي العالمي). وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن ينكمش النشاط الاقتصادي بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢٠، وانخفاض الطلب المحلي بسبب تدابير الاحتواء، بما في ذلك إغلاق المدارس وحظر التجمعات العامة وإغلاق النقاط الحدودية وحركة التنقل بين المدن.

وقد تفاقم الوضع المالي بسبب الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية للنفط، بالنظر إلى ضآلة الإنتاج النفطي للبلاد وهو المصدر الرئيس للإيرادات من العملات الصعبة، الأمر الذي سيزيد من حدة العجز المالي. كذلك تراجع تدفقات النقد الاجنبي، بما فيها التحويلات المالية الخارجية من المهاجرين بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ - ٧٠٪ (كانت في ٢٠١٩ تبلغ ٣,٨ مليار دولار)، ٩٠٪ منها من دول الخليج، بسبب حالة ركود الاقتصاد العالمي، مما ينعكس سلباً على امكانية استيراد المواد الغذائية الأساسية والأدوية، وعلى ارتفاع أسعارها، وعلى مرتبات ودخول العاملين. وترافق ذلك مع ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، تراجع عمليات الإصلاح الاقتصادي – الاجتماعي، وتراجع معدلات النمو. كما انعكس الوضع بانخفاض الكبير في وتيرة العمل والانتاج، وتوقف العمل في العديد

من المؤسسات والشركات الاقتصادية وتسريح عشرات الآلاف من العمال، ناهيك عن الوضع الذي ازداد تردياً للعمالة غير المنتظمة وتلك التي تعمل باليومية ... الأمر الذي فاقم من حدة البطالة والفقر. بحسب تقرير اليونسيف (يونيو ٢٠٢٠) فإن هناك آثار ماحقة على أوضاع وحياة أطفال اليمن، جراء الحرب وكورونا، وقد توقف معظم المرافق الصحية عن تطبيب ومعالجة الأمراض الأخرى، ومنها المستعصية وأمراض كبار السن. كل هذه العوامل وغيرها، سواء بسبب كورونا أو الحرب، سيؤدي إلى تدهور أكبر في مؤشرات اليمن في التنمية المستدامة.

وتقف الحكومة اليمنية عاجزة تماماً أمام كارثتي كورونا والحرب، بسبب تشظي البلاد واحتدام حدة الحرب في اليمن، ما أدى إلى انهيار المنظومة الصحية والتوقف التام لأكثر من ٥٠٪ من المرافق الصحية في كافة مناطق البلاد (بحسب بيانات منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي)، ناهيك عن أنه ما تبقى من المرافق الصحية العاملة تعاني من نقص في المتخصصين والأجهزة والأدوية والمستلزمات الطبية، وإن ١٨٪ من مديريات اليمن الـ٣٣٣ لا يوجد فيها أي طبيب. لذلك، فإن الحكومة اليمنية، كما هو واضح، قد ركنت أكثر على الخارج والمجتمع الدولي في الحصول على الدعم والمساعدة لمواجهة كورونا، إذ قدم البنك الدولي منحة بقيمة ٢٦,٩ مليون دولار لتمويل مشروع التصدي لجائحة كورونا في اليمن. كذلك جهود ومساعدات منظمة الصحة العالمية ومنظمات الاوتشا واليونسيف وفرق أطباء بلا حدود وغيرها وطبعاً إلى جانب جهود نسبية تقوم بها الهيئات الطبية المحلية.

قمع حرية التعبير في لبنان والعراق

منذ اندلاع الثورة اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، اعتمدت الحكومتان المتتاليتان وقوات الأمن ردّة فعل عنيفة ضد المعارضة فتزايد قمع المتظاهرين والناشطين المدنيين (انظر النشرات السابقة عن الثورة اللبنانية).

شهدت الأشهر القليلة الماضية وتيرة متزايدة من الاعتقالات واستدعاء النشطاء، بمن فيهم الصحفيون، بتهم تتعلق بحرية التعبير. ففي تموز/يوليو ٢٠٢٠، هاجم مجهولون الناشط والمحامي واصف الحركة وقاموا بالاعتداء عليه جسديًا بعيد إنهائه مقابلة في محطة إذاعية. وبعد أيام، اتضح أن حراس الأمن وزير الشؤون الاجتماعية كانوا وراء الهجوم بسبب الانتقادات التي وجهها السيد الحركة لأداء الوزير ودعواته للاحتجاج في الوزارة.

للاستجابة للتدهور في الحق في حرية التعبير في لبنان، أعلنت ١٤ منظمة لبنانية ودولية عن تشكيل ائتلاف وطني للدفاع عن حرية التعبير في البلد، بعد أن وثّقت ارتفاعًا حادًا في انتهاكات حرية التعبير منذ احتجاجات ٢٠١٥، وبشكل أشد منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الفترة التي شهدت اعتقالات واستدعاءات جماعية للنشطاء لاستجوابهم حول آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي العراق، أدّى اغتيال الناشط العراقي البارز والخبير الأمني هشام الهاشمي إلى صدمة عمّت البلاد والمنطقة، حيث كان الهاشمي مدافعًا شرسًا عن حرية العراق وتحرره من العصابات والجماعات الدينية والنفوذ الأجنبي، وخاصة الإيراني. نتيجة عملية اغتيال الهاشمي وغيره من النشطاء، دعا العراقيون ومنظمات المجتمع المدني العراقي مناصريهم إلى التوقيع على رسالة مفتوحة تدعو إلى: أولًا، إجراء تحقيق واضح وشامل في اغتيال الهاشمي بناء على عملية اختيار شفافة للأشخاص المكلفين بالتحقيق، ثانيًا، الإعلان عن أسماء أي طرف و/أو فرد (أفراد) يحدده التحقيق لتورطه في عمليات قتل ظالمة والأطراف و/أو الجماعات التي فوضت أمر القتل، وثالثًا، إطلاع الرأي العام بشكل مستمر حول حالة التحقيق لإعلام الناس بالخطوات والإجراءات المتخذة، وأخيرًا، المساءلة الفعلية والعقاب العادل لجميع الأشخاص الذي يتم الكشف عن تورّطهم في مقتل الهاشمي.

أين تقف المنطقة بعد المنتدى السياسي رفيع المستوى ٢٠٢٠؟

بهتر موسكيني، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بين ٧ و١٧ تمّوز/يوليو وبعد مرور خمس سنوات على اعتماد برنامج عمل ٢٠٣٠ وفي ظل الجائحة العالمية المستمرة، انعقد المنتدى السياسي رفيع المستوى ٢٠٢٠، وتضمّن جلسات رسمية وأحداث جانبية و٤٧ مراجعة وطنية طوعية، ومنها ثلاثة من المنطقة (المغرب وسوريا وليبيا) تحت عنوان «العمل المعجل والمسارات التحويلية: تحقيق عقد العمل وتوفير التنمية المستدامة،» في الفضاء الافتراضي، مما خلق تحديات تتعلّق بالمشاركة الفاعلة والفعّالة في المسار، الذي لم ينجو من الانتقاد منذ جلساته الأولى. أمّا الأهم، فكان الفشل في اعتماد إعلان وزاري قوي، وتحوّل المراجعات الوطنية الطوعية إلى مجرد تمارين علاقات العامة، ولم يكن لممثلي/ات المجموعات الرئيسية سوى دقيقتين لإبداء آرائهم/ن، على الرغم من الدور الرئيسي لهذه المجموعات في تنفيذ ورصد أجندة ٢٠٣٠.

لم تكن التوقعات حول المنتدى عالية بعد الدروس المستفادة من المناسبات السابقة، ولكن فرصة ضائعة أخرى لاتفيد بأي حال التحرك في المسار الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، بل على العكس، ومع مرور خمس سنوات على الأجندة ٢٠٣٠، كان من المُتوقّع أن تكون الإجراءات المتسارعة هي الشائعة، وأن تنعكس الإرادة السياسية في الطموح والالتزام والعمل، بدل أن تبقى مجرّد شعارات. ويكتسب هذا أهمية خاصة في ظل جائحة كوفيد-١٩، التي كانت بمثابة تذكير للجميع بهشاشة مَن تم تركهم في الخلف والانتهاكات والتفاوتات المتعددة الأبعاد التي يواجهونها بسبب تحديات التنمية الهيكلية، التي تظهرها التقييمات العالمية والإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة بشكل صارخ.

يكشف تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 أنه بحلول هذا العام، ومع تأثير كوفيد-١٩، تم دفع حوالي ٧١ مليون شخص حول العالم إلى الفقر المدقع، و١,٦ مليار شخص إلى الاقتصاد غير الرسمي، مما يعني غياب تأمين الدخل وظروف العمل اللائق والحماية الاجتماعية. فعلى مستوى الرعاية الصحية، لدينا مئات الآلاف من الوفيات الإضافية للأطفال دون سن الخامسة وعشرات الآلاف من وفيات الأمهات الإضافية، وهناك زيادة في التقارير عن العنف الأسري ضد النساء والأطفال في عدّة بلدان، وملايين حالات الحمل غير المقصود وانخفاض مستويات التلقيح، كما تستمر فجوة الجودة بين المدارس الخاصة والعامة في كثير من البلدان، بالإضافة إلى الفجوة الرقمية وإمكانية الوصول إلى الإنترنت بين البلدان وداخلها. وكما يشير تقرير ٢٠٢٠، فإن المكاسب العالمية في الحد من عمالة الأطفال يمكن أن تعكس اتجاهها للمرة الأولى منذ عقدين مع وجود حوالي ١,٥٧ مليار طفل خارج المدرسة. أمّا الآثار المباشرة على الاقتصاد فتدل على أسوأ ركود محتمل يتطلب خطط انتعاش فورية، كالتي أطلقتها حكومات عديدة مع مبادرات الدعم المالي وحزم التحفيز، ودعم من المؤسسات المالية الدولية.

على المستوى الإقليمي، استمر الوضع في المنطقة العربية بالتدهور، كما هو جلي في التراجع في أهداف التنمية المستدامة. ويحذر التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 من أن المنطقة لن تصل إلى أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠، وسوف تتأخر عن مناطق العالم الأخرى. وكما أشار التقرير، فإن الحواجز الهيكلية والمتجذرة في المنطقة العربية تمنع التحول نحو التنمية المستدامة الشاملة والتوجه إلى مقاربة تكامل السياسات والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان العالمية، مع التركيز على المساواة والعدالة والإدماج والحريات الأساسية والسياسة التشاركية.

في ما يلي تقييمًا لأهداف مختارة للتنمية المستدامة:

الهدف ١: القضاء على الفقر	لم تعالج الجهود المبذولة لمواجهة الفقر في المنطقة أبعاد الحرمان المتعددة بشكل كافٍ، والانقسامات بين الريف والمدينة، وتلك دون الوطنية، أو الضعف الشديد للفئات الاجتماعية المتنوعة. ويعُد دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في التخطيط الاقتصادي ضروريًا إذا ما أرادت الحكومات إحراز التقدم في الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة.
الهدف ٣: الصحة الجيدة والرفاه	تستمر معظم الأنظمة الصحية في التركيز على الخدمات الصحية العلاجية إلى حد كبير على حساب الرعاية الأولية والوقائية، وهي لا تولي اهتمامًا كبيرًا بالمحددات الاجتماعية للصحة. تحتاج المنطقة ككل إلى التحول إلى مقاربة قائمة على الحقوق ومتعددة القطاعات تجاه صحة الإنسان ورفاهه، بما في ذلك من خلال توحيد النظم والخدمات، وتعزيز قدرات مقدمي الخدمات وإعدادهم/ن، ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للهدف الثالث.
الهدف ٤: التعليم الجيد	تتمثل التحديات الرئيسية بضعف الجودة، وأساليب التدريس والتعلّم القديمة، والوصول غير المتكافئ، ومستوى البنية التحتية. في غياب إعادة تصوّر للتعليم كمشروع مجتمعي لإنتاج مفكرين ومواطنين ناقدين ومبدعين، لن تتمكن المنطقة من تسخير إمكانات التعليم وفقًا للهدف الرابع.
الهدف ٥: المساواة بين الجنسين	لا تزال القوانين والممارسات القانونية والأعراف الاجتماعية والثقافية التمييزية والحواجز الهيكلية أمام المساواة بين الجنسين راسخة. إن المشاركة الاقتصادية للمرأة متأخرة بشكل خاص، خاصة بين الشابات. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تواجه النساء قيودًا على استقلالهن وحقوقهم الإنسانية الكاملة، بما في ذلك لعب دور نشط في صنع القرار في المنزل وفي المجال العام.
الهدف ٨: العمل اللائق ونمو الاقتصاد	لقد تم فصل التخطيط الاقتصادي إلى حد كبير عن السياسات الاجتماعية وهياكل الحوكمة التي يمكنها زيادة المساواة والازدهار. فالإفراط في الاعتماد على النفط، وهيمنة القطاعات منخفضة الإنتاجية، وإشكاليات سوق العمل، يزيد من عرقلة الجهود المبذولة للتحرك نحو النمو المستدام الذي يحمي رفاهية الناس والكوكب. إن التوجّه في التفكير والتخطيط الاقتصاديين نحو التحول الهيكلي الاقتصادي أمر ضروري للمنطقة في طريقها لتحقيق الهدف الثامن.
الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة	يتطلب الحد من عدم المساواة إعادة تأكيد دور الدولة كضامن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتساوية، وفي تنفيذ سياسات منصفة لإعادة توزيع الموارد.
الهدف ١٦: السلام والعدالة والمؤسسات القوية	يؤدّي ضعف سيادة القانون وقلّة الالتزام بمعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية وتفاقم ظروف النزاع والاحتلال إلى إحداث ضرر بقدرة الدول العربية على تحقيق الهدف الإنمائي السادس عشر. أمّا محدودية المشاركة السياسية لفئات اجتماعية عدّة فتعيق الجهود المبذولة للتقدم نحو التنمية المستدامة وتزيد من الاستقطاب والتمييز واللامساواة.

تعكس نتائج التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية تحديات هيكلية عدّة كانت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية قد حددتها في عملها الرصدي ومناصرتها بشأن تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، وهي تشترك مع تقرير تسليط الضوء 2019 في الكشف عن أن تنفيذ خطة ٢٠٣٠ لا ينحصر بمسألة تحسين السياسات. وقد تم تفصيل هذه التحديات الهيكلية بشكل أكبر خلال الحدث الجانبي الذي نظمته الشبكة خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى ٢٠٢٠ لعرض وضع سوريا ومصر والأردن، وشارك أعضاء وشركاء الشبكة من سوريا والمغرب في جلسات المراجعة الوطنية الطوعية في المنتدى. كما قام المركز السوري لبحوث السياسات بتوجيه كلمة للوفد السوري الرسمي، شددت على العلاقة بين السلام والتنمية:

"البلد يتحرك في الاتجاه المعاكس للتنمية المستدامة، ويبقى إنهاء النزاع بطريقة عادلة شرطًا أساسيًا للمضي قدما نحو التنمية المستدامة ... وقد أعادت الحكومة تخصيص الموارد الوطنية لدعم استراتيجية عسكرة الصراع وإخضاع السكان، وتحويل القدرات المحلية ومن ثم الخارجية إلى إهدار التنمية وانتهاك الحقوق."

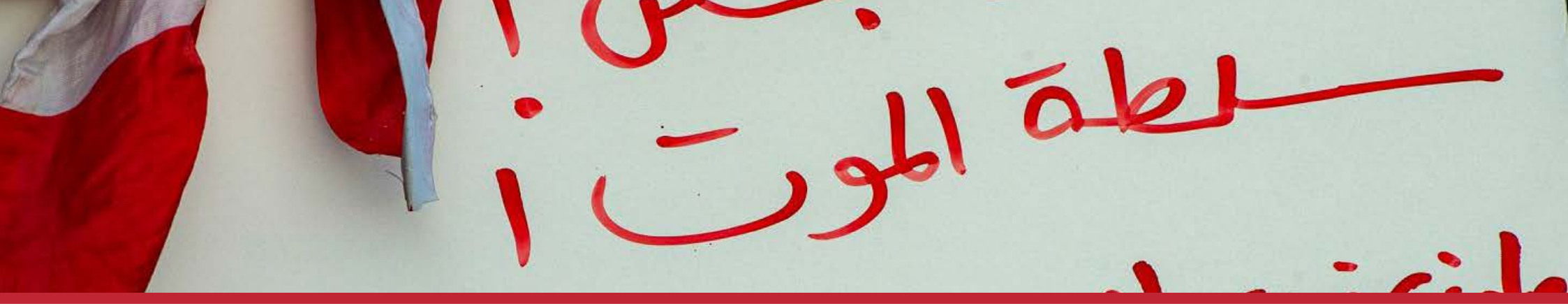

عمومًا، تحوّل عقد العمل إلى عقد الانتعاش. مع ذلك، ومع وجود التعافي من تأثيرات كوفيد-19 على قمة الأولويات، يجب الانتباه إلى محدودية التركيز على المشكلات الآنية، وضرورة بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للامساواة والظلم متعدد الأبعاد من خلال خطط التنمية الشاملة طويلة المدى، وإن أي عملية موازية مخصصة للتعافي قصير المدى من تأثيرات كوفيد-19 عليها أن تكون تحت مظلة أجندة 2030 والتزاماتها التي تمهد الطريق إلى الأمام.

وهذا يتطلب التزامًا صبلًا بما يلي:

- وضع الحد من الفقر في صميم الاستجابات السياسية بدلاً من تحقيق النمو، واعتماد سياسات فعّالة لإعادة التوزيع كخطة استجابة أولية وتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة بدلاً من برامج الدعم المستهدفة.
- وضع حقوق الناس والعدالة والمساواة في صميم أي تخطيط وبرمجة وتنفيذ ومراقبة، وتبنّي مقاربات شاملة وتشاركية تهدف إلى عدم ترك أي شخص وراءنا، وتمكين الذين تُركوا من تحديد الاحتياجات والضرورات.
- تعزيز التعاون الدولي وتوفير التمويل والمساعدة الإنمائية للبلدان المحتاجة في الاستجابة للجائحة، ولكن مع الأخذ في الاعتبار وجود هواجس جدّية من القروض الإضافية بدلاً من المنح وزيادة التمويل المختلط تظل هاجسًا رئيسيًا، بالإضافة إلى الدور المتزايد الذي يلعبه القطاع الخاص، والذي يجب مراقبته عن كثب.

لبنان في عين العاصفة

زياد عبد الصمد، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

تمّ إعداد هذه المقالة قبل انفجار بيروت، وتمّ نشرها على موقع Transform Italia باللغة الإيطالية في ٥ آب/أغسطس ٢٠٢٠ على هذا الرابط.

أصبحت الازمة اللبنانية أكثر ارتباطا، لا بل تبعية، بأزمة المنطقة لاسيما بعد انخراط حزب الله في الحرب السورية وفي سائر دول المنطقة، من العراق الى اليمن. كما تشهد المنطقة تحولات جيوسياسية كبيرة قد تتغير بموجبها خارطة النفوذ السياسية التي رسمتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وتكرست بعد الحرب الباردة. فدخول روسيا والصين كلاعبين مؤثرين في المعادلة الى جانب إيران وحلفائها في سوريا والمنطقة عموماً يشكّل تحدياً للنفوذ الأميركي ولمصالحها خاصة وان روسيا ثبتت قواعدها العسكرية على الشاطئ السوري للبحر الأبيض المتوسط كما تحاول الصين التسلل الى المياه الدافئة من خلال لبنان. هذا دون اغفال الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الحكومة الإسرائيلية وتأثيرها الحاضر دائما، وكذلك الدور التركي المستجد. وتعرض شركات صينية ببناء محطات تغويز وتوليد الكهرباء في نقطتين على الساحل اللبناني (سلعاتا والزهراني) ما يستدعي بناء وتجهيز موانئ بحرية قد تشكل موطئ القدم الصينية المتوخاة على المتوسط.

وقد أعلن مؤخراً عن اتفاق بين الصين وإيران تبلغ قيمته الـ ٤٠٠ مليار دولار أميركي يمتد على٢٥ سنة (٢٨٠ مليار للنفط والغاز و١٢٠ للاستثمار في البنية التحتية) مقابل السماح للصين باستخدام الأراضي الإيرانية لإنشاء قواعد عسكرية واستخدام الموانئ المطلة على الخليج للسفن الحربية. كما وافقت روسيا على نشر محطات الصواريخ ارض جو (س.س ٤٠٠) في إيران مقابل تسهيلات إيرانية باستخدام واجوائها وموانئها، مما يضيف بعدا عسكريا- أمنيا على هذه التحولات.

تواجه واشنطن هذا المشهد من خلال العقوبات على إيران وسوريا وحزب الله اللبناني (قانون قيصر الذي دخل حيز التطبيق في اول تموز/يوليو من العام الجاري) من جهة وتكثف هجومها السياسي من خلال العراق ولبنان والعسكري في اليمن وليبيا ضد التحالف الصيني الروسي الإيراني من جهة ثانية. وبينما يراهن الإيرانيون على الوقت بانتظار الانتخابات الرئاسية الأميركية التي قد تؤدي الى تغيير في السياسة الخارجية، يطلّ جو بايدن المرشح المتقدم في المنافسة الرئاسية تصدر عنه مواقف تبدو أكثر تشدّدا حيال إيران والصين وروسيا.

في ظل هذا الواقع الإقليمي والدولي، يواجه لبنان ازمة معقّدة ومتعددة الابعاد، فهي بظاهرها أزمة مالية ونقدية عنوانها نقص كبير في العملات الأجنبية في اقتصاد مدولر بنسبة ٧٠٪ وما يشبه حالة افلاس غير معلن للنظام المصرفي، مترافق مع تفاقُم الدَين العام الذي يفوق الـ ١٧٠٪ من الناتج المحلي في الوقت الذي تعاني فيه كل من خزينة الدولة وميزان المدفوعات التجاري والموازنة العامة من عجز كبير. كما أن هذه الازمة هي انعكاس لازمة اقتصادية أكثر عمقاً عنوانها الأساسي تحلّل الاقتصاد المنتج والحقيقي وتحوّله الى اقتصاد ريعي يقوم على القطاع المصرفي والمالي والعقاري وعلى السياحة والخدمات، دخلت في طور ازمة مستعصية في الوقت الحالي، وهي أيضا بمضمونها ازمة سياسية عميقة في طبيعة وبنية النظام نفسه، ومن تجلياتها وهي أيضا تحمل في مضمونها ازمة سياسية عميقة في طبيعة وبنية النظام نفسه، ومن تجلياتها تفكك مؤسسات الدولة الرقابية بما فيها تعطيل الدور الرقابي للبرلمان بحيث ان الحكومة وفق الصيغة التوافقية المعتمدة للحكم تحولت الى برلمان مصغر تتمثل فيه الكتل النيابية، وهذه الصيغة التوافقية انتقلت الى كل مؤسسات الدولة، القضائية والإدارية والمالية فعطلت دورها، وكان بنتيجتها ان تمت الاستدانة والانفاق من دون أي رقابة بعد ان جُمّدت الموازنة العامة ولم تناقش في البرلمان بين الـ ٢٠٠٥ و٢٠١٥.

ان اندلاع «ثورة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩» جاء نتيجة الازمة المالية وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الامر الذب أدى الى تهديد حاد وحقيقي للقمة عيش اللبنانيين. فقد بدأت المؤسسات تغلق أبوابها وتسرّح عمالها او تقتطع من رواتبهم. كما أدّى التضخم الى زيادة جنونية في الأسعار ما زاد من عدد الفقراء الى (٥٠٪) والعاطلين عن العمل الى ما يزيد عن (٢٥٪) وما زاد الطين بلّة هو النسبة المرتفعة من العمال غير النظاميين (٥٥٪)، علما ان نسبة البطالة بين الشباب الجامعيين في ٢٠١٨/٢٠١٩ وقبل استفحال الازمة كانت قد بلغت ٣٦٪، وهو ما يكشف عن بعض جوانب الخلل الهيكلي في الاقتصاد اللبناني.

وكانت الازمة المالية قد بدأت تطل برأسها ابتداء من آب ٢٠١٩ حيث بدأ التلاعب بسعر صرف العملة الوطنية ووضعت المصارف قيوداً على المعاملات المالية تفاقمت بعد اندلاع ثورة تشرين. لقد طالبت ثورة تشرين باستقالة الحكومة وتعيين حكومة من شخصيات مستقلة تعيد تكوين السلطة من خلال تعزيز استقلالية القضاء ومحاسبة الفاسدين الذين تمادوا بهدر المال العام وتسببوا بهذه الازمة، وطالبت باتخاذ التدابير لاسترجاع المال العام والخاص المنهوب، وتنظيم انتخابات نيابية مبكرة على أساس قانون انتخابي جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتطبيق دستور الطائف لجهة انشاء الدولة المدنية لاسيما الغاء الطائفية. بعد استقالة الحكومة نفذت القوى المشاركة في الحكم الثورة المضادة فقاموا بقمع الثوار مستخدمين مختلف الوسائل المتاحة، فأحيانا لجأوا الى الميليشيات غير النظامية (التابعة لأحزاب السلطة) لقمع الثوار في مناطق نفوذها وأحيانا اخرى من خلال اللجوء الى القوى

الأمنية والنظامية وامن الدولة فضلا عن استخدام النفوذ السياسي والمذهبي في بلد يقوم نظامه السياسي والإداري على التقاسم الطائفي. وقد طُبقت الأحكام شبه العرفية ما أدّى الى توقيف المناضلين والإعلاميين خلافاً للقوانين ولكن من قبيل التهويل والتخويف كما عمدت الى دسّ اشخاص في المظاهرات اساءوا بتصرفاتهم الى الثورة والثوار. وقد نجحت السلطة من خلال هذه الممارسات في خفض صوت الثوار فعمدت الى تعيين حكومة دُمى تتمثل فيها بعض قوى السلطة من خلال اشخاص في ظاهرهم مستقلين ولكنهم يدينون بالولاء الى من كان وراء تعيينهم في الحكومة ومرتبطون بهم. الثقة التي نالتها الحكومة في مجلس النواب لم تكن دستورية فالثوار قطعوا كل الطرق المؤدّية الى البرلمان فوصل النواب تسللاً أو متخفيين ولم يكن النصاب مكتملا لحظة افتتاح الجلسة ما يشكّل مخالفة واضحة للدستور في مؤسسة مهمتها الأساسية السهر على حمايته.

نالت الحكومة الثقة بأغلبية هزيلة وفق بيانها الوزاري الذي تضمّن وعوداً متواضعة طالبة مهلة مئة يوم للقيام بالإصلاحات الضرورية للخروج من الازمة. وفورا بعد ذلك أُغلق لبنان نتيجة جائحة كوفيد ١٩ التي اجتاحت العالم وأدت الى متغيرات كبرى في العلاقات الدولية، حيث اتجهت الدول الأوروبية والأميركية الى الاغلاق التام والانكفاء عن النشاط الدولي لفترة من الزمن.

وفي لبنان، كما في دول المنطقة الأخرى، شكلت هذه الجائحة خشبة خلاص للسلطة التي استغلتها من اجل تعزيز الميول الاستبدادية، ومن اجل قمع الاحتجاجات، وتحويل حالة الطوارئ الصحية الى حالة طوارئ امنية وسياسية لتقييد الحريات.

مرت مهلة المئة يوم التي طلبتها الحكومة لتنفيذ وعودها من دون تحقيق أي انجاز يذكر، لا بل امتنع لبنان عن تسديد استحقاقاته المتوجبة الى الدائنين في الخارج وفي الداخل، علماً ان الدين الداخلي بمعظمه يعود الى المصارف اللبنانية التي استبقت الخطوة ببيع ديونها الى مؤسسات دولية بـ ٧٠٪ من قيمتها (الصناديق الصقور) لكي تحمي رساميلها التي وُضعت في مصارف خارج لبنان. ومن المعروف ان التداخل بين القطاع المصرفي والطبقة السياسية الحاكمة عميق اذ جاء في تقرير أعده خبراء في الجامعة الأميركية في بيروت ان ٣٠٪ من أسهم المصارف يملكها السياسيون في لبنان.

أصبح التفاوض مع صندوق النقد الدولي ممرا إلزاميا للبنان للحصول على المساعدات او القروض من المجتمع الدولي. لاسيما ان صندوق النقد قد اقترح على لبنان منذ العام ٢٠١٧ وتباعاً سلسلة من الإجراءات «الإصلاحية» الضرورية، كما أكّد مؤتمر المانحين الذي انعقد في باريس عام ٢٠١٨ (يُعرف بمؤتمر «سيدر») على سلّة الإصلاحات المالية والاقتصادية والإدارية كشرط للحصول على التمويل الضروري لإنقاذ لبنان.

غير ان الإدارة السياسية في لبنان، ونتيجةً لنظام المحاصصة المذهبي والحزبي القائم والذي تستفيد منه القوى المشاركة في السلطة ومحاسيبهم، امتنعت عن القيام باي إصلاحات أو خطوات توقف الهدر في الإدارة العامة. على رأس هذه اصلاح قطاع الكهرباء بما في ذلك انشاء معامل لتوليد الطاقة لتوفير ما بين المليار ونصف والمليارين دولار تُهدر سنوياً في مجال الطاقة. بالإضافة الى ضرورة ضبط المعابر الشرعية وغير الشرعية ووقف التهرب الضريبي والجمركي والتهريب عبر الحدود ما يكلّف لبنان حوالي أربع مليارات دولار سنويا. ومن بين الإصلاحات إعادة هيكلة الإدارة العامة التي تستهلك ٣٠٪ من الموازنة السنوية نتيجة التوظيفات السياسية للمحاسيب من جهة وتضخم رواتب ومخصصات كبار الموظفين في الإدارة العامة (٧٪ من الموظفين يستحوذون على ٥٠٪ من الرواتب والتي تصل أحياناً الى ٥٠ ضعفَ أجور الموظفين العاديين). بالإضافة الى وقف الهدر في المرافق العامة نتيجة عقود التلزيم بالتراضي خلافا للأصول المتبعة دولياً في مجال الشراء العام. وقد تضمّنت النصائح التي جاءت من خبراء لبنانيين بضرورة زيادة الضرائب والرسوم التي تطال الأغنياء من خلال الضريبة على الدخل وعلى الشركات والضرائب على العقارات بالتوريث وتعديل الضريبة على القيمة المضافة بحيث تطال الكماليات بالدرجة الأولى (علماً ان عائدات الضريبة على القيمة المضافة تشكّل حوالي ٧٠٪ من مجمل العائدات الضريبية وهذا ما يجعل من النظام الضريبي في لبنان غير عادل).

لن يحصل لبنان على دعم المجموعة الدولية ما لم ينفّذ الإصلاحات الضرورية بشكل جدّي. بدلا من الذهاب نحو حوار اجتماعي تشاركي جدي في هذا الاتجاه دخلت الحكومة اللبنانية في صراع مع المصارف ومن ورائها من القوى السياسية المستفيدة من القطاع المصرفي ومصرف لبنان حول تحديد الخسائر وبالتالي من يتحمّل مسؤوليتها، الحكومة في خطة التعافي التي أعدتها تطالب فيها القطاع المصرفي إعادة الرسملة من خلال استخدام الأرباح الكبيرة التي حققها من الفوائد المرتفعة على حساب المال العام، واعفاء الدولة من قسم كبير من ديونها المستحقة في الوقت الذي تقترح المصارف ومعها مصرف لبنان والطبقة السياسية تحميل معظم الخسائر للدولة وبيع الأصول بما يضمن السيولة الضرورية لتحريك الاقتصاد من جديد. وبين هذين الطرحين يتقدم اقتراح وسطي يدعو الى انشاء صندوق تعافي توضع فيه كل أصول الدولة من ممتلكات ومؤسسات ومرافق عامة وبعد تخمينها تتم عملية «سواب» أي تحويل هذه الأصول الى أموال من قبل المصارف. وفي كل هذا التجاذب داخل المنظومة الحاكمة، الغائب الأكبر عن ابداء الرأي هم المواطنون والفئات الاجتماعية المتضررة والتي تشمل غالبية الطبقات الفقيرة والوسطى والقسم الأكبر من أصحاب

الاعمال بما في ذلك الاثراء منهم خارج دائرة السلطة – والمال الموحدة في قمة هرم السلطة المالية والسياسية.

بين الانسداد الداخلي للحل المرتبط بالحل السياسي الاشمل، وبين الاستعصاء الإقليمي وتفاقم الأوضاع مع تقدم روسيا والصين في المنطقة اطلق البطرك الماروني اعلان يدعو لحياد لبنان يعني ذلك بالمعنى المباشر خروج لبنان من الصراعات الإقليمية، وهذا يعني انسحاب حزب الله من سوريا ودول النزاع الأخرى وتخليه عن المشروع الإيراني الذي يتمدد الى المنطقة، بالمقابل يتخلى المعسكر الاخر عن دعم السياسة الخليجية والأميركية في المنطقة على ان يعتمد سياسة الحياد الإيجابي في العلاقات الدولية، مع العلم ان الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي ورفض التوطين هو من الثوابت اللبنانية بالإضافة الى الانتماء الى جامعة الدول العربية وميثاقها والاسرة الدولية من خلال الأمم المتحدة وشرعتها ومبادئها. وما يلفت النظر الى جرح البطريرك يغلب الجانب المتعلق بالقانون الدولي في مقاربته للحياد أكثر من تركيزه على كونه تحولا في السياسة والخيارات الداخلية، وهو يأتي في لحظة استعار للصراع الدولي والإقليمي في المنطقة، كما انه طرح يقتصر على الجانب المتصل بالسياسة الخارجية لأزمة لبنان الراهنة، ولا يقدم أي جواب للمشكلات التي سبق عرضها في الفقرات السابقة.

المدخل الى الحل لن يكون سوى من خلال العودة الى مطالب «ثورة ١٧ تشرين الأول» الأساسية، أي إعادة تكوين السلطة من خلال استقالة الحكومة وتشكيل حكومة بصلاحيات تشريعية تقوم بالإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية للخروج من الازمة، وتعزز استقلالية القضاء على ان تتم محاسبة الفاسدين وتطبّق آليات استعادة المال المنهوب، وتشكّل هيئة مستقلة للانتخابات وتقرّ قانون جديد وتنظّم الانتخابات النيابية على أساسه ويُنتخب رئيس جديد للجمهورية. وفي سياق هذا المشروع، فإن ثورة ١٧ تشرين تدعو الى قيام الدولة المدنية المستقلة، المكتملة السيادة على قرارها الداخلي، وعلى سياساتها الخارجية، بما في ذلك الخروج الحاسم من المحاور الإقليمية في كل اتجاه، واستعادة التحكم بالسياسة الخارجية المستقلة والمتوازنة في لبنان التي تراعي مصالحة الوطنية، وامتلاك الدولة اللبنانية بما هي ممثلة للشعب اللبناني، وحدها دون غيرها حصرية امتلاك السلاح وقرار الحرب والسلم.

فهل سيتمكن لبنان من تجاوز هذه الازمة، وهي ليست بالأزمة العابرة لا بل هي ازمة وجودية متعددة الابعاد لذلك تتطلب مقاربة شاملة وموضوعية على ان تتوزع اعباؤها على المجتمع بمختلف فئاته بشكل عادل.

The Arab NGO Network for Development works in 12 Arab countries, with 9 national networks (with an extended membership of 250 CSOs from different backgrounds) and 23 NGO members.

P.O.Box: 4792/14 | Mazraa: 1105-2070 | Beirut, Lebanon.
Tel: +961 1 319366 - Fax: +961 1 815636

www.annd.org - 2030monitor.annd.org - civicspace.annd.org
Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia